منوعات

MEDIA

خيبات اليمن

شادي ياسين

لا تمثل المناسبات الدولية المرتبطة بالإعلام، بالنسبة للصحافيين في اليمن شيئاً، سوى أنّها تذكير بمرارة ما يحدث. إذ يجد الصحافيون أنفسهم، أمام معترك للبقاء في بلد بات منذ انطلاق الرصاصة الأولى للانقلاب والحرب، في صدارة الأخبار التي تروي مأساة ما تعرضت له الصحافة اليمنية. على مدى السنوات الماضية، ظلّت قوائم الموت والانتهاكات تطارد الصحافيين، فيما لم تكن بيانات التنديد والاستنكار المحلي والدولي، سوى صرخة في واد. أخلت مليشيات الحوثيين مناطق سيطرتها من أي آراء مختلفة. وبات خطابها هو الصوت الأوحد بعد أن أحكمت سلطتها على وسائل الإعلام الحكومية والخاصة. منذ سبتمبر/ أيلول 2014، أطلقت المليشيات عشرات من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة بعد حملات نهب ومصادرة، ودفعت بأنصارها لإدارة المؤسسات الإعلامية، ضمن خطة بروباغندا لمواجهة الإعلام المناهض للانقلاب. وضمن عمليات الترهيب التي قادتها خلال السنوات الماضية، أصدرت محكمة خاضعة لسيطرتها في صنعاء، حكماً بإعدام أربعة صحافيين في 11 إبريل/ نيسان من العام الماضي. تحولت المدن التي تسيطر عليها، إلى معتقلات للصحافة الحرة، وما زال أحد عشر صحافياً مختطفين بحسب ما نشرته آخر إحصاءات نقابة الصحافيين اليمنيين. في الجانب الآخر، لا يخفي مسؤولون في الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً والمجلس الانتقالي المدعوم من الإمارات العداء للصحافيين، وتضييق الخناق على تغطية الأحداث من مناطقهم.

يضيف هامش حريّة الصحافة سنوياً، فيدفع الصحافيون حياتهم وحرياتهم ثمناً للمهنة ولمطالبتهم بحقوقهم وحقوق مواطنيهم. في العالم العربي، تعيش صحافيات جحيماً يومياً، في ظلّ بيئة ذكوريّة وقمعيّة

أيّ حريّة للصحافيّات العربيّات؟ [2/1]

دجى داود

يأتي اليوم العالمي لحريّة الصحافة كل عام، ليكون صرخة تذكّر بما يجب أن يكون بديهيّات: يجب أن يُعطى الصحافيون هامشاً واسعاً من الحريّة، أن يستطيعوا الوصول إلى المعلومة، ألّا تُحتجز حريّاتهم بسبب آرائهم والقضايا التي يعملون عليها، ألا يكونوا عرضةً لتعسّف مؤسساتهم، أن يُسمح لهم بإيصال صوت الناس، وبإيصال المعلومات المهمّة في عالم يعجّ بالتزييف. لكنّ ما كان يعتبر مكتسبات خلال الأعوام الماضية، بات هذا العام مجرد أحلام مستحيلة، فيما أصبح عمل الصحافيين اليومي بمثابة جحيم. في ظلّ أنظمةٍ ذكوريّة تقمع التعبير والصحافة وحريّتهما عموماً، كيف يكون واقع الصحافيات النساء خصوصاً؟ ما هو هامش الحريّة بالنسبة إليهنّ؟ ماذا عمّا يواجهنه يومياً، من الفضاءين الخاصّ والعام إلى الفضاء الإعلامي؟ كيف ينعكس ذلك على عملهنّ، ومن أين يجدنَ الطاقة للاستمرار؟ عن تلك الأسئلة، تُجيب لـ«العربي الجديد» صحافيّات عربيّات ملهمات، تعرّضن لأكثر من شكلٍ من أشكال التمييز والقمع، وما زلن مستمرّات في نضالٍ يوميّ من أجل القيام بمهنتهنّ، أو حتى عَيش حياتهنّ.

كانت تونس بين الدول التي تراجع تصنيفها على مرصد حرية الصحافة، وشهدت خلال العام الماضي، وحتى هذا العام، جدلاً كبيراً حول حريات الصحافة وأوضاع الصحافيين. تتحدث الصحافية الاستقصائية خولة بن كريم، رئيسة تحرير موقع «كشف ميديا» لـ«العربي الجديد» عن بيئة عملها، كصحافية وكامرأة، والانتهاكات التي تشوب القطاع عموماً، وتتعرض لها الصحافيات خصوصاً. تقول: «من خلال عملي تعرّضت للعديد من التضييقات، خصوصاً في عام 2021 الحالي. فمع تغطية الاحتجاجات الاجتماعية، كانت هناك حملة إلكترونية شرسة ضدّي، خاصة لمواقفي ضد الحكومة وحركة النهضة، واتُّهمت بأنّي يسارية مخرّبة، وبأنني أسعى إلى خراب البلد أو أشجّع على الفوضى... تعرّضت للعنف اللفظي، فيما تعرّضت زميلاتي للتحرش، كذلك نُعتنا بإعلام العار والإعلام العميل والخائن. في التظاهرة، كان التحرّش مقصوداً ضدّ زميلاتي، لمحاولة كسر رغبتهنّ في أن يكنّ مهنيات». تصنّف تونس كأكثر الدول العربية حريّةً في ما يخص الصحافة، فيما ترى بن كريم أنّ هذا قد يكون شكلاً، لكن مضموناً هناك الكثير من التحديات. وتضيف أن «الاستمرار ضربٌ من ضروب المقاومة. أقاوم بسبب حبّي للمهنة وحبّي للوطن وإحساسي بالمسؤولية تجاهه. فقد اخترت الصحافة وأنا على وعي شديد بأنّها مهنة المتاعب. كنت أتوقع أن تكون المتاعب مع المصادر وفي الوصول إلى الرأي العام أو حول كشف الفاسدين، وهذه متاعب موجودة، لكن هناك متاعب أكبر تحصل بسبب المواقف. مقاومتي لكل ذلك أستمدها من صدقي وضميري ورضاي عن نفسي، فليس هناك مقابل في الدفاع عن الحقوق والعدالة الاجتماعية والاستقلالية السياسية، فضلاً عن أنّي لا أخوض اتهامات دون أدلة».

أثّرت الجائحة بعمل الصحافيين، فقد استغلتها الأنظمة حول العالم للتضييق. في تونس، تقول خولة: «انتشار الجائحة أثر كثيراً بعملي. «فالحكومات بدل أن تحارب الفيروس، حاربت الشعوب»، كما قالت «منظمة العفو الدولية». في تونس، حاربت الحكومة الصحافيين، حيث ضُيِّق على عملهم عبر عرقلة حركة التنقل أو الحصول على معلومات. كذلك كان هناك تضييق على الصحافيين الذين يبدون آراءهم. هناك بيادق إلكترونية تهاجم الصحافيين الذين يعبّرون عن رأيهم في الحكومة. في حقيقة الأمر، الجائحة عمّقت من أزمة حرية الصحافة، والأطراف الحاكمة والأحزاب وأعضاء في البرلمان شنّوا خطاب كراهية عميقاً على الصحافة والصحافيين وحريتهم، وهذا كان أحد أكبر أسباب تراجع تصنيف تونس على مرصد حرية الصحافة العالمي». تشير خولة إلى التحديات المتعلّقة بالصحافيات النساء، فهنّ «يعاملنَ كوعاء جنسي أو يُتحرَّش بهنّ من قبل مسؤولين». وتضيف أنه «يجري البحث عن كيفية وخز الصحافيات في سمعتهنّ، حتى في الحملات الإلكترونيّة ضدّهن، بالإضافة إلى التنمّر».

> زُجَّت صحافيات عربيات في السجون بسبب عملهنّ الصحافي

في أكتوبر/ تشرين الأول 2020، سُجنت الصحافية المصرية بسمة مصطفى بسبب عملها على قصّة صحافيّة. مصطفى كانت بين صحافيات وصحافيين قلائل يعملون في بيئة خطرة كمصر، التي تعدّ واحدةً من أكبر سجون الصحافيين في المنطقة والعالم، وفق إحصائيات منظمة «مراسلون بلا حدود». تروي مصطفى لـ«العربي الجديد» تفاصيل ما حدث معها، ومشوارها في المهنة، مؤكدةً أنّها منحازة إلى مهنتها بشكل واضح: «قبل عملي صحافيةً، مع اندلاع الثورة، قررت أني سأنحاز إلى الصحافة والمهنة والإنسانية والحقيقة والناس. أنا مؤمنة بالمردود المعنوي للصحافة على الضحايا والظلومين، فهي صوتهم وتنقل معاناتهم». تشرح ما حصل معها بعد احتجازها قائلةً: «في البداية، كنت أقول لوكيل النيابة إنّ هذا تحقيق غير مستقلّ، وإني أعرف القرار قبل بداية التحقيق: حبس 15 يوماً، على أن يجري تخزيني عندهم سنتين، كبقية زملائي، وكنت أطلب منه الاستعجال لأني مرهقة. انتهى التحقيق وجاء الحكم بحبسي 15 يوماً. رُحّلت إلى سجن القناطر، ودخلت دون أي إجراءات طبية تتعلق بوضع الوباء في مصر. تعرّضتُ لتفتيش ذاتي مهين، ثم مُنحتُ «جلابية سجن» قذرة، وأُدخِلتُ إلى العنبر، حيث كانت الصدمة: غرفة فيها ما لا يقل عن 80 سجينة. بقيتُ واقفةً وفيَّ صدمة، كنتُ في عنبر الإيراد. عندما دخلت الشمس من الشباك واستيقظت السجينات، تلك كانت لحظة الانهيار بالنسبة إليّ: هذا كلّه حقيقي. أنا في السجن. أرى الشمس من خلف حيطان زنزانة، ولا أستطيع أن ألمسها. كان الأكل سيئاً، كما المياه، وكانت السجينات يحاولنَ التخفيف عنّي حالة الصدمة. في آخر اليوم، طُلبتُ للنيابة لاستكمال التحقيق. قال لي النائب العام إنّه تقرّر إخلاء سبيلي. بدّلت ملابسي ونزلت إلى الشارع. نزل أفراد الأمن لاحقاً قائلين إن القرار تغيّر، وإنّ عليّ العودة. بعدها بساعتين، دخلتُ غرفة التحقيق. كان هناك وكيل نيابةٍ جديد، قال: «هوّ انت فاكرة بجد إنك ممكن تروّحي من نيابة أمن الدولة؟ اللي بييجي هنا مابيخرجش. انت إخلاء سبيل زيّ مانتِ، يعني هتلفّي اللفة العادية» (دخول السجن ثم الترحيل إلى قسم الشرطة التابع لمحل سكنها ثم إخلاء السبيل). رُحِّلتُ إلى السجن بالفعل. في اليوم الثاني، نقلوني إلى عنبر أفضل، رغم أني لم أفهم لماذا حصل ذلك ما دام قد تقرّر إخلاء سبيلي. اعتقدتُ حينها أني سأبقى في السجن. هناك، قابلتُ زميلتي إسراء عبد الفتاح. صرخت عندما رأتني و«لطمت». عرفتُ أنّها تتريّض وحدها، وأنها تُرحَّل وحدها، وأنّهم كانوا يستخدمون ذلك كنوع من الضغط النفسي عليها. لاحقاً، رُحِّلتُ إلى القسم، حيث كان واضحاً أنّ هناك جهة تريد خروجي بأسرع وقت، وجهة ثانية تريد أن تعطّل إجراءات إخلاء سبيلي بأي شكل. أرجعوني إلى الزنزانة، وقالوا إنّ عليّ حكماً بالسجن 3 سنوات. جعلوني أبدّل ملابسي مرّة أخرى لأرتدي «جلابية السجن». بعد ساعات، قالوا إنّهم سيستكملون إجراءات إخلاء سبيلي، لكن هناك من يريد التحدّث معي. وصل ضابط من الأمن الوطني، وسألني أسئلةً عما سأفعله عند المغادرة، وطلب عنواني، قائلاً إني لن أخرج إن لم يحصلوا على عناويني. لم يسمحوا لي بالخروج إلى حين ذهاب قوّة من القسم إلى العنوان الذي قدّمته لهم كي يتأكدوا أني أسكن هناك بالفعل. قابلوا أمي وصاحب الشقة أيضاً، ثم سمحوا لي بالخروج».

ماذا بعد كلّ ذلك؟ تشدد بسمة على أنّ أسوأ ضغط تتعرض له حالياً هو أنها تعيش خارج بلدها. تقول «مصر ليست بلداً ولدتُ فيه فحسب. هي ما أنتمي إليه. ارتبطتُ بفكرة الوطن مع الثورة، وكنتُ أحلم بأن يكون أحسن. مصر هي البلد الذي عرفتُ فيه من تكون بسمة، وما هي شخصيتها وأحلامها».

في بيئات قمعية، تتعرض الصحافيات لانتهاكات أوسع (ياسين قايدي/الأناضول)

هول السياسات القمعية

في تقريرها السنوي الذي نُشر الشهر الماضي، أكدت منظمة «مراسلون بلا حدود» أنّ حرية الصحافة عانت «تدهوراً كبيراً» منذ انتشار كورونا في جميع أنحاء العالم، مشيرةً إلى مدى احتضار الصحافة تحت وطأة الوباء والقمع والاستبداد. فقد رسم المؤشر العالمي الجديد لحرية الصحافة الذي تصدره المنظمة، والذي يقيم أوضاع الصحافة في 180 دولة، صورة قاتمة وخلص إلى أن 73 في المائة من دول العالم تعاني مشكلات خطيرة مع الحريات الإعلامية. أشارت المنظمة إلى أنّ الدول استخدمت جائحة الفيروس «ذريعة لمنع وصول الصحافيين إلى المعلومات والمصادر والتقارير في هذا المجال» موضحةً أنّ هذا النمط على وجه التحديد كان سائداً في آسيا والشرق الأوسط وأوروبا. كما أشارت إلى انخفاض ثقة الجمهور في الصحافة نفسها، قائلةً إنّ 59 في المائة من الأفراد الذين شملهم الاستطلاع في 28 دولة زعموا أنّ الصحافيين «يحاولون عمداً تضليل الجمهور من خلال الإعلان عن معلومات يعرفون أنّها خاطئة». ويسلط «مقياس إيديلمان 2021» الضوء على مؤشر مقلق آخر، يتمثل في عدم ثقة المواطنين بوسائل الإعلام، إذ يعتقد 59 في المائة من المشاركين في الاستبيان الذي شمل 28 بلداً، أنّ الصحافيين يحاولون عمداً تضليل الناس من خلال نشر معلومات يعرفون أنها خاطئة. الوضع المقلق في العالم العربي ومحيطها، يظهر بوضوح في تقرير المنظمة التي تشير إلى أنّه «في خضم الغضب الشعبي الذي تفاقم بسبب جائحة كوفيد-19 في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، كشفت الأزمة الصحية النقاب عن الحالة المقلقة لصحافة تحتضر ببطء تحت هول السياسات القمعية، ذلك أنّ المنطقة ما زالت تقبع في الجزء المظلم على خريطة التصنيف العالمي، إذ توجد 12 دولة من الشرق الأوسط في المنطقتين الحمراء والسوداء، حيث يُعتبر وضع الصحافة على التوالي صعباً وخطيراً للغاية، وهو ما يفسّر الجمود الصارخ لهذه الدول في جدول الترتيب».

قضية

يسعى الموسيقيون إلى تحقيق نظام أكثر عدلاً، يضمن حصولهم على الإيرادات المستحقة من منصات البث الموسيقي التي يسيطر عليها النجوم الأكثر شهرة عالمياً

البثّ الموسيقي
النجم وحده ينال كل شيء

لندن ـ **العربي الجديد**

تشغل الاختلالات في نظام توزيع إيرادات خدمات الموسيقى بالبث التدفقي بعض أبرز الفنانين خلال الفترة الأخيرة، سعياً نحو نظام أكثر عدلاً، بعدما علت أصوات الكثيرين حول العالم للشكوى من أوضاعهم المالية، بموازاة إعلان شركات الإنتاج عن أرباح قياسية. ويبورن أولفايوس، أحد الأعضاء المؤسسين لفرقة «أبا» ABBA السويدية الشهيرة، يسعى إلى «إعادة التوازن للاقتصاد في قطاع الأغنيات». أولفايوس المشارك في إنتاج وكتابة وتأليف أكثرية نجاحات الفرقة الأسطورية في السبعينيات، انتُخب العام الماضي رئيساً لـ«الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين» الذي يمثل نحو أربعة ملايين مؤلف وناشر فني في العالم. وشارك في كتابة تقرير، نُشر في إبريل/ نيسان الماضي، بعدد اقتراحات لإجراء تعديلات على طريقة توزيع إيرادات الأعمال الموسيقية. ويقول المغني إن أنظمة التوزيع الحالية تعطي 80 في المائة من الإيرادات إلى دريك وتايلور سويفت، أما «موسيقيو الجاز من مجموع المستخدمين، بل على أساس المشتركين. وبالتالي فإن اشتراك مستخدمين لا يستمعون إطلاقاً إلى أعمال دريك أو تايلور سويفت لن يدر عليهما أي إيرادات، خلافاً لما هو حاصل اليوم، بل سيصب لتمويل موسيقيين يختار هؤلاء المستخدمون الاستماع إليهم. كما يقترح التمييز خلال إعادة توزيع العائدات بين عدد الاستماعات على أساس عدد الاستماعات الإجمالي المنخبوين فلا يجنون سوى الفتات»، وذلك في حديث لوكالة «فرانس برس». ويضيف «لكن هناك ربما عشرة آلاف شخص يحبون» أعمال هؤلاء الفنانين الأقل شهرة، و«بالتالي يمكن أن يعيشوا من هذا المال إذا حصلوا عليه». يقترح التقرير الانتقال إلى نموذج «مرتكز على السوق» بدل ذلك «المرتكز على المستخدمين»، أي عدم توزيع الإيرادات

اقتراحات بالانتقال إلى نموذج «مرتكز على السوق»

«السلبية»، أي عبر قوائم التشغيل وتلك المرتبطة بعمليات بحث يجريها المستخدمون. أظهرت دراسة أجرتها شركة «ديلويت» لحساب «المركز الوطني للموسيقى» في فرنسا، نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي، أن مثل هذا الإصلاح قد يخفض بطريقة ملموسة العائدات التي ينقاضاها الفنانون العشرة الأكثر ربحاً، كما يزيد بنسبة 5,2 في المائة إيرادات الموسيقيين الذين يحتلون مرتبة متأخرة دون المركز الـ10 الأف على قائمة الفنانين الأكثر استماعاً. وبينت الدراسة أن 10 في المائة من إجمالي إيرادات «سبوتيفاي» و«ديزر» أتت من عشرة نجوم فقط من أهم الأسماء في عالم الموسيقى حالياً. في إبريل/ نيسان، كشفت شركة «أبل» أنها تدفع سنتاً واحداً من الدولار عن كل استماع على منصتها «أبل ميوزيك»، أي نحو ضعفي ما تدفعه «سبوتيفاي» التي قدّمت معلومات عن نموذجها للدفع منتصف شهر مارس/ آذار. غير أن المؤلفين والملحنين لا يتقاضون سوى جزء من هذا المبلغ الذي تستحوذ شركات الإنتاج على أكثريته. ومنذ أصبح البث التدفقي وسيلة الاستهلاك الطاغية في عالم الموسيقى (83 في المائة من الإيرادات المتأتية من القطاع الموسيقي في الولايات المتحدة)، يطالب فنانون كثر باعتماد نظام توزيع آخر.

ويقول بيورن أولفايوس إن نجاح أي إصلاح يعتمد بالدرجة الأولى على الشفافية وليس فقط على المنصات. ويعتبر أن المنظومة الخاصة بالقطاع الموسيقي حالياً تدفع مؤلفين وملحنين إلى «الانفصال عن أغنياتهم بسرعة فائقة» عبر التخلي عن حقوق المؤلف. منذ سنوات، بدأت شركات إنتاج وناشرون موسيقيون معركة للاستحواذ على حقوق المجموعات الموسيقية الكاملة لبعض من كبار الأسماء، كبوب ديلان وستيفي نيكس ونيل يونغ. كذلك يؤثّر النموذج الاقتصادي الحالي في قطاع الموسيقى على المسار الإبداعي، و«كان له أثر هائل على نوع الأغنيات وتركيبتها»، وفق أولفايوس. وبات يتعين إنتاج أعداد أكبر من الأغنيات مع الابتعاد إلى أقصى حد عن المجازفة في الأنواع الموسيقية، لضمان تحصيل إيرادات.

في السياق نفسه، أطلقت «سبوتيفاي» موقعاً إلكترونياً جديداً في مارس/ آذار الماضي، يتناول الأسئلة بشأن طريقة تقاضي مالكي الحقوق مستحقاتهم. وقالت «سبوتيفاي»، على موقعها الجديد الذي يحمل عنوان «لاود أند كلير»، إن الفنانين يستحقون الوضوح بشأن المعايير الاقتصادية المعتمدة في قطاع الموسيقى بالبث التدفقي، موضحة أنها تهدف إلى «زيادة الشفافية عبر مشاركة بيانات جديدة حول اقتصاد البث التدفقي في العالم وتفسير نظام حقوق الملكية واللاعبين في القطاع والعملية المعتمدة». وأشارت إلى أن 13400 فنان حققوا إيرادات بلغت 50 ألف دولار أميركي أو أكثر العام الماضي، وحقق 7800 فنان أكثر من 100 ألف دولار أميركي. لكنها لفتت إلى أنها لا تدفع للفنانين أو مؤلفي الأغاني مباشرة، بل تدفع لـ«أصحاب الحقوق». وعادةً يحصل الفنانون الذين وقعوا مع شركات إنتاج كبرى على 20 في المائة فقط من هذه الإيرادات، وقد يتعين عليهم تقسيم الباقي بين أعضاء الفرقة والمديرين. وقد يكسب كثير منهم ما لا يتعدى عشرة آلاف دولار أميركي سنوياً، فقط في حال سددوا ديونهم الأولية للعلامات التجارية. كذلك أبدت «سبوتيفاي» حذراً حيال اعتماد نموذج الدفع «المرتكز على المستخدم» الذي تصب فيه قيمة الاشتراك الشهري التي يدفعها كل مشترك (10 دولارات أميركية) لحساب الفنانين الذين يستمع إلى أعمالهم فقط، بدل تقسيمها على مجموعة كبيرة بالاستناد إلى عدد الاستماعات الإجمالي. في المقابل، أصبحت «ساوندكلاود»، اعتباراً من الأول من إبريل/ نيسان، أول خدمة بث تدفقي تدفع أموالاً على أساس نموذج «مرتكز على المستخدم»، لكن فقط لمائة ألف فنان مستقل يحققون مداخيل مباشرة من الموقع.

تايلور سويفت من الفنانات الأكثر جنيا للأرباح عبر المنصات الرقمية (كريستوفر بولك/Getty)

خطوات عربية بطيئة

بدأت منصات البث الموسيقي تولي اهتماما أكبر بالأسواق الناشئة، ومنها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. عام 2019 بلغت قيمة عائدات البث الرقمي 11,4 مليار دولار، لتشكّل أكثر من نصف إجمالي العائدات الموسيقية حول العالم. لكن قطاع الموسيقى العربية الذي كان غزير الإنتاج حتى عام 2000، تراجع باطراد خلال العقدين الماضيين، إلى أن بدا على وشك الانهيار قبل سنوات مع إخفاقه في نشر أعماله على المنصات.

نقد

ما بين «الكهف» و«من النفق إلى النور»

نور عويتي

يتعامل النظام السوري مع أهالي المعارضين في الداخل على أنهم رهائن، يستخدمهم ليضغط على معارضيه في الخارج، اقتصادياً وإنسانياً وحتى إعلامياً؛ ففي بعض الأحيان يقوم النظام السوري بعرض أهالي المعارضين في الخارج على شاشاته الرسمية، ليجبرهم على الإدلاء بشهادات تتعارض مع شهادات أبنائهم وتتوافق مع روايته الإعلامية الرسمية، ليضطروا إلى شتم أبنائهم والتبري منهم على الملأ.

هذا ما حدث في الفيلم الوثائقي «من النفق إلى النور»، الذي بثته قناة «الإخبارية السورية» قبل أيام، وهو فيلم يرد فيه النظام على الفيلم الوثائقي «الكهف» الذي أخرجه فراس فياض. أما فيلم «من النفق إلى النور» فهو يبدأ بسيناريو مضحك وغبي لأبعد الحدود، حيث يستضيف شاهد عيان ليفضح الفبركات والاتهامات التي زورها فيلم «الكهف» ضد الدولة السورية، على حسب تعبيرهم؛ ليبدو الفيلم امتداداً لكل برامج التحليل السياسي التي تُعرض بشكل يومي وتهدف إلى كشف «المؤامرات الكونية على سورية». الشاهد الذي اختارته الإخبارية السورية هو ليس سوى طفل كان يحلم بدخول كلية الطب، لكن «الإرهابيين» دخلوا إلى دوما قبل تقديمه فحص التاسع، أي أنه لم يحصل بعد على الشهادة الإعدادية، لكن شغفه بالطب جعله يمارسه في مشفى الكهف في ذلك الوقت! وهنا لا يمكن أن نغض البصر عن أول تساؤل بديهي يخطر بالبال: كيف يمكن لطفل أن يعين طبيباً في مشفى دون أن يكون لديه أدنى المؤهلات؟

يدعي الطفل الذي أصبح في الوقت الحاضر طالباً جامعياً يدرس في كلية الطب، بحسب رواية الفيلم، أن مشاهد الكيميائي في فيلم «الكهف» جميعها مزورة ومفبركة، ويخبرنا قصة بمنتهى السطحية غير قابلة للتصديق لينفي الجريمة، فيقول إنه في يوم التصوير اقتحمت مجموعة من المدنيين المشفى وادعوا أنهم تعرضوا للكيميائي، وحملوا خراطيم المياه ليرشوا بها بعضهم، بينما كانت الكاميرا تصورهم، ومن ثم غادروا المشفى عندما انتهى التصوير. أكد الشاهد أن الحالات التنفسية الوحيدة التي كانت تأتيهم إلى المشفى هي نتيجة وجود المدنيين في الأقبية والأنفاق، وذلك نتيجة قصف الإرهابيين (لمناطق نفوذهم)!

بعد هذه الرواية، يركز الفيلم جهده للهجوم على الدكتورة أماني بلور، بطلة فيلم «الكهف»، والتي كانت مديرة المشفى في زمن حصار الغوطة الشرقية.

بالنسبة لفيلم فراس فياض، فهو يستعرض الصعوبات الاجتماعية والعائلية التي تعرضت لها أماني بلور خلال عملها، لكونها امرأة تدير مشفى في منطقة متعصبة ومجتمعها يرفض عمل النساء، ويركز عليها ليحكي كيف تمردت على العادات والتقاليد لتنقذ الآف الأرواح. وفي الفيلم كان صوت أبيها يرافقها طول الوقت، من خلال رسائله الصوتية لها، ويتضح بذلك كيف كان خائفاً عليها، وكيف كان رافضاً لفكرة عملها في البداية في تلك المنطقة، إلى أن ينتهي الفيلم برسالة صوتية منه يعبر فيها عن فخره واعتزازه بابنته ويصفها بالبطلة. أما فيلم «من النفق إلى النور»، فهو يركز هجومه بشكل خاص على الدكتورة أماني، فيصفونها بالأسم على أنها «ارتضت لنفسها دوراً رخيصاً في عمل الآلة الدعائية ضد أهلها ووطنها».

وفي سبيل ذلك، قامت الإخبارية باستدعاء أبيها، محمد أديب بلور، ليكون شاهد عيان يؤدي الدور المعاكس.

حاولوا من خلال محاورته أن يثبتوا أن أماني منبوذة، ليس فقط لعملها مع الإرهابيين، وإنما لأنها عملت دون موافقة أهلها وضد العادات والتقاليد السارية في مجتمعها؛ ليسوق الفيلم تمردها على العرف الاجتماعي بأنه جريمة بحد ذاتها! ليضرب بعرض الحائط كل الأفكار التي روج بها لنفسه سابقاً عن كونه نظام حكم متحرراً وحضارياً. ومع مرور وقت الفيلم، تزداد الحدة والإثارة، ليعلن الأب تبرؤه منها، حيث يقول: «هي البنت مغضوبة.. هو الإرهابيين كذابين من بنتي وجر».

كانت أماني امرأة تدير مستشفى في منطقة متعصّبة ترفض عمل النساء

فيلم «الكهف» يستعرض الصعوبات الاجتماعية التي لعاني منها الدكتورة أماني بلور (Getty)

متابعة

دراما رمضان... أعمال تتقدم وأخرى تتراجع

عشرة أيام وينتهي السباق الدرامي الرمضاني. ورغم اختلاف نسب المشاهدات بين مسلسل وآخر، وبين بلد وآخر، إلا أنّ بعض النتائج بدأت تلوح في الأفق

إبراهيم علي

لا يزال السباق الرمضاني الدرامي في المنتصف. ورغم تفاوت نسبة المشاهدات بين بلد وآخر، بدأت بعض النتائج الخاصّة بالسباق تلوح في الأفق. ثمّة تقدم ملحوظ في هذا الموسم للممثل السوري قصي خولي، خصوصاً في مسلسل «2020». قبلها كان لخولي مسلسل «لا حكم عليه» الذي عرض على المنصّات، والذي حصد إجماعاً من قبل النقاد، كونه واحدا من الأعمال الدرامية الناجحة.

ويبدو أنّ ثلاثيّة: الكاتب بلال شحادات، والمخرج فيليب اسمر، والممثل قصي خولي، قد حقّقت تقدّماً استفاد منه قصي خولي. سطع نجم خولي خصوصًا بعد تراجع زملائه. تيم حسن يغيب عن السباق الرمضاني للسنة الثانية. مكسيم خليل منشغل بمسلسل «المنصّة» الذي يُصوَّر في الإمارات. باسل خياط اقتحم الدراما المصرية أمام يسرا في مسلسل «حرب أهليّة»، علماً أنّ هذه المشاركة لم تحقّق الكثير لخياط.

في المقابل، لا يزال فريق عمل مسلسل «2020» يحصد ثمار النجاح. ليس قصي خولي فقط، بل شركاؤه أيضًا، كنادين نسيب نجيم وكارمن لبس وفادي إبراهيم وجنيد زين الدين ورندة كعدي. وتقدم المسلسل السوري «على صفيح ساخن» من إخراج سيف سبيعي، على مجموعة لا بأس بها من المسلسلات السورية، وكان أهمها «الكندوش» للمخرج سمير حسين، وكذلك مسلسل «حارة القبة» إخراج رشا شربتجي، الذي ينافس بحضوره أو نسبة متابعته مسلسل «على صفيح ساخن». وتراجع مسلسل «للموت» إخراج فيليب أسمر وكتابة نادين جابر، بسبب اللغو والحشو في طريقة طرح القصة ومعالجتها، فضلاً عن ضعف فريق عمل الأبطال، ما قلل من أهمية القصة وحمل بعض المشاهدين إلى التوقف عن المتابعة بعد الحلقة الخامسة.

في القاهرة، تبدو المعركة محتدمة بين مجموعة من الأعمال. إذ استطاعت الممثلة منى زكي الخروج إلى الضوء بعد سنوات من الغياب عن طريق مسلسل «لعبة نيوتن» للمخرج تامر محسن، وتصل إلى المراتب الأولى بإجماع المتابعين ومجموعة المتابعين والنقاد من خلال المواقع البديلة. وتخطى مسلسل «ملوك الجدعنة» بحسب شركة صادق الصباح إخراج أحمد خالد موسى، «الترند» اليومي في أكثر من 25 بلداً. وبحسب البيان، تحولت بعض الأسماء في المسلسل إلى حالة في المجتمع المصري.

ويصح القول أيضاً إن مجموعة المسلسلات التي تسيطر عليها قوى المخابرات المصرية حققت تقدماً في التشويق المعتمد ضمن الأحداث. وهذا ما فتح الباب أمام مسلسل «القاهرة كابول»، من إخراج حسام علي. ورغم تقدم المسلسل على الصعيد الفني، إلا أنّه يواجه روايات ومزاعم الأمن المصري بطريقة متحيزة وغير حياديّة. ويفتقد أحيانًا للدقة والتوثيق الذي بإمكانه تذليل حدة التشنج أو التحامل الذي يظهره تعاطي الأمن المصري مع ما يسمى في المسلسل بـ«الإرهاب».

تشارك ياسمين عبد العزيز في بطولة مسلسل «اللي مالوش كبير» (فيسبوك)

تعاملت المزروعي مع أكثر من 30 مطعماً في قطر (العربي الجديد)

مطبخ

الشيف القطرية نور المزروعي

الدوحة ـ **اسامة سعد الدين**

أكدت الشيف القطرية، نور المزروعي، أن المائدة الرمضانية القطرية تحافظ على عراقتها وأصالتها، لافتة إلى أن «الثريد» و«المجبوس» و«الهريس» و«المضروبة» ما زالت حاضرة على موائد رمضان، وهي مأكولات أساسية لا يستغني عنها أهل قطر. وتشارك المزروعي، في مهرجان «طهاة قطر» الافتراضي الذي ينظمه المجلس الوطني للسياحة ويستمر لغاية 12 مايو/ أيار، بمشاركة 28 مطعماً وفندقاً. وتتجسد مشاركتها عبر تعاونها مع فندق «بارك حياة»، لتقديم ثلاثة أطباق من الحلوى، تحلويات رمضانية. كيكة عادية بنكهة «المنغا»، وكيكة خالية من «الغلوتين» للذين يعانون من الحساسية، وكيكة نباتية خالية من منتجات الألبان الحيوانية والبيض. والهدف تقديم طعام صحي يصل إلى المنازل تماشياً مع خطة الإجراءات الاحترازية المتبعة لمواجهة فيروس كورونا.

وحول بداية اقتحامها عالم الطبخ والغذاء، وأبرز التحديات التي واجهتها، تقول الشيف المزروعي لـ«العربي الجديد»: «كنت شغوفة بالطهي منذ طفولتي، وقبل نحو عشر سنوات تعرّضتُ لتحسس من بعض أنواع منتجات الألبان ومنتجات البيض، وكان من الصعوبة وبداتُ موهبتي بالطبخ من هنا، عندما أصبحت أطبخ ماكولات بطريقة صحية، ووجدت إقبالاً جيداً». لافتة إلى أنها شاركت وصفاتها للطبخ مع العائلة والصديقات، حتى أتاحت وسائل التواصل الاجتماعي مشاركة شغفها بالطهي وتشير المزروعي إلى أنها واجهت التحديات في بداية مشوارها من خلال تعريف الناس على الطعام الصحي وتحويل المأكولات القطرية إلى مكونات صحية، مع المحافظة على الوصفات نفسها لكن بطريقة صحية، وإيصال رسائل للجمهور بوجود بدائل تناسب الجميع، خاصة الذين يعانون من حساسية الغلوتين، ومن يتحسسون من منتجات الألبان. وأكدت المزروعي في حديثها لـ«العربي الجديد»، أن المجتمع القطري يتقبل فكرة الشيف القطرية، بل يشجعها أيضاً، وبات ينظر إلى الشيف القطري كمهنة، وفن من الفنون وليس مجرد طبخ ماكولات للأسرة.

تشير المزروعي إلى أنها واجهت التحديات في بداية مشوارها

وحققت الشيف المزروعي شهرة وحضوراً، كاشفة أنها تعاملت مع أكثر من 30 مطعماً مشهوراً في قطر، ليس في مجال إعداد الطعام الصحي، بل أصبحت وظيفتها الأساسية إنشاء قائمة طعام، سواء للمأكولات الخليجية أو الأوروبية وغيرها. وكشفت أنها تعاملت مع طهاة عالميين، قائلة: «اشتغلت مع الشيف الون ديكاس في (ميا كافيه) والشيف ماريموتو في مطعم (ماريموتو)، واستفدت منهما كثيراً، وكان التعاون مشتركاً ومتكاملاً من قبلهما ومن قبلي وكانت تجربة جميلة ومتكاملة».

يذكر أن مهرجان «طهاة قطر» الافتراضي، انطلق مطلع أبريل/ نيسان، ويستمر لغاية 12 مايو/ أيار، ويعتبر الأول من نوعه، في ظل غياب المهرجانات والفعاليات الجماهيرية، تماشياً مع إجراءات مواجهة جائحة كورونا. ويهدف إلى إثراء السياحة المحلية ودعم قطاع الأغذية. ويعكس التعدد الثقافي في قطر، والذي ينعكس من خلال الأطباق العالمية التي يعدها 12 شيفا قطرياً وعالمياً.